**السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم**

**السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم**

**السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين**

**يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :**

**الموضوع : محاولات نظام بشار الأسد تحويل المعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً إلى مفقودين وتثبيت وفاتهم استناداً لذلك بهدف إخفاء جرائمه بقتلهم تحت التعذيب و عدم تسليم جثثهم بحجة أنهم مفقودين .**

**الرقم : ٤٦ التاريخ : ٥ / ١٢ / ٢٠١٨**

**السيدات والسادة :**

**- في إطار سياسات نظام بشار الأسد لطمس معالم جرائمه بحق السوريين وسعياً منه لإغلاق أخطر ملف عليه وهو ملف المعتقلات والمعتقلين والمختفين قسراً في معتقلاته الرسمية وغير الرسمية ، وللتخلص من طلبات لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالشأن السوري وخاصة تقريرها الأخير المؤرخ ٢٨ / ١١ / ٢٠١٨ وكان من ضمن تلك الطلبات ( تسليم جثث المعتقلين وفق قوائم الموت التي أرسلها إلى المحافظات السورية بشكل مجمع وفتح تحقيق بكل حالة على حدا ) فقد لجأ نظام بشار الأسد لوسيلة احتيالية جديدة للتخلص من كل ذلك من خلال تطبيق أحكام المفقود على المعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً بحجة أنهم مفقودين في حالات حربية ومضى على فقدانهم أكثر من أربعة أعوام وبالتالي تصدر أحكام قضائية بوفاتهم استناداً لذلك ويتخلص نظام بشار الأسد من ملف المعتقلين باعتبارهم مفقودين ، ويتخلص من طلبات لجنة التحقيق الدولية وغيرها من الجهات بمطالبته بتسليم جثث المعتقلين المتوفين وفق قوائم الموت التي أرسلها هذا العام للمحافظات السورية وذلك باعتماده على أحكام المفقود وفق المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون الأحوال الشخصية السوري وتعديلاته .**

**السيدات والسادة :**

**لقد نص قانون الأحوال الشخصية السوري في مواده من ٢٠٢ حتى ٢٠٥ على أحكام الغائب والمفقود وميز بين حالتي السلم والحرب :**

**م٢٠٢ " المفقود هو كل شخص لا تعرف حياته أو مماته أو تكون حياته محققة ولكنه لا يعرف له مكان "**

**م٢٠٥ " ١- ينتهي الفقدان بعودة المفقود أو بموته أو بالحكم باعتباره ميتاً عند بلوغه الثمانين من العمر .**

**٢- ويحكم بموت المفقود بسبب العمليات الحربية أو الحالات المماثلة المنصوص عليها في القوانين العسكرية النافذة والتي يغلب فيها الهلاك وذلك بعد ٤ سنوات من تاريخ فقدانه "**

**إن القاعدة في اعتبار المفقود ميتاً هي بلوغه سن الثمانين عاماً والاستثناء هو اعتبار المفقود بسبب العمليات الحربية أو الحالات المماثلة ميتاً بعد ٤ سنوات من تاريخ فقده**

**من خلال تفسير الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ يتبين أنها تشمل العسكريين في الغالب الأعم فهم المعنيين أكثر من غيرهم بالعمليات الحربية أو العسكرية وهي الحالات التي يغلب فيها الهلاك**

**في ظل وجود نظام بشار الأسد ومخابراته القمعية والسلطة القضائية تابعة له وليست مستقلة ولا حيادية سيعمد نظام بشار الأسد إلى :**

**١- استغلال تثبيت الوفاة استناداً لأحكام المفقود المادة ٢/٢٠٥ لإغلاق ملف المعتقلين والمحتجزين قسراً الذين قتلهم تحت التعذيب في معتقلاته بهدف طمس معالم جرائمه والإفلات من المحاكمات وتحويل ملف المعتقلين لمفقودين بشهادات وفاة رسمية صادرة عن محاكم نظام بشار الأسد .**

**٢- يوجد آلاف السوريين مصيرهم مجهول نتيجة التهجير القسري بسبب نظام بشار الأسد ونتيجة الهجرة عبر البحر أو الصحراء أو الغابات سيقوم نظام بشار الأسد باعتبارهم مفقودين ويثبت وفاتهم تبعاً لذلك في سجلات الأحوال المدنية فضلاً عن الآلاف ممن قتلهم أثناء الاقتحامات وعمليات الخطف لذلك سيستغل أحكام المفقود وينهي حياتهم بطريقة احتيالية ممنهجة .**

**٣- استغلال أحكام المفقود لإكمال جرائمه في الاستيلاء على أملاك المفقودين ( والتي بدأ التمهيد لها بموجب القانون رقم ١٠ / ٢٠١٨ ) .**

**٤- خداع مؤيديه بأن أبنائهم الذين قتلوا دفاعاً عن نظامه ( مفقودين أو أسرى لدى فصائل الثورة ) .**

**٤- إن تثبيت الوفاة استنادا لأحكام المفقود في محاكم نظام بشار الأسد تتم بكثافة كبيرة وملحوظة وبشكل يومي وهو إجراء متمم لقوائم الموت التي أرسلها نظام بشار الأسد للمحافظات السورية بالآلاف حيث تجاوز عددها عشرة آلاف اسم وبشكل مجمع ودفعة واحدة كما يجري اليوم أمام محاكم نظام بشار حيث تجاوز عدد تثبيت حالات الفقد ٧٠ حالة يوميا وهو الرقم المكشوف أما الرقم الحقيقي فيتجاوز هذا الرقم .**

**بناء على ما تقدم نبين أنه مثل هكذا قوانين وحالات ومنها ( قوانين ومراسيم إعادة تنظيم المناطق الإدارية ، أحكام المفقود ) لا يمكن تطبيقها بشكل سليم ووفق الأصول في ظل نظام بشار الاستبدادي ومخابراته القمعية مع غياب السلطة القضائية المستقلة الحيادية ولا بد من وجود نظام سياسي مدني ديمقراطي وسلطة قضائية حيادية مستقلة في ظل بيئة آمنة هادئة مستقرة لضمان تطبيق الدستور والقوانين بشكل صحيح سليم وليس لتغطية جرائم نظام بشار الأسد وطمس معالمها مع التنويه لوجود أكثر من ١٣ مليون سوري ما بين مهجر ولاجئ ونازح وأكثر من ٨٠٠ ألف معتقل تعسفياً وأكثر من ٢٠٠ ألف مختف قسرياً في معتقلات نظام بشار الأسد .**

**إن نظام بشار هو من قتل السوريين وهجرهم واعتقلهم وعذبهم ولا يمكن أن يجمع صفتي الجلاد والحكم معاً فهو طرف في الحرب وبالتالي سيسعى جاهداً لشرعنة نظامه وطمس معالم جرائمه بكافة السبل والوسائل ومنها الآن أحكام المفقود لإغلاق وإنهاء أخطر ملف عليه وهو ملف المعتقلين والمختفين قسراً في معتقلاته .**

**- على السوريين الانتباه والحذر وعدم الانجرار وراء مكائد نظام بشار الأسد في تثبيت وفاة أبنائهم من المعتقلين أو المختفين قسراً حفاظاً عليهم وكشف مصيرهم الحقيقي وحتى المهجرين أو اللاجئين خوفاً من اعتبار الكثيرين مفقودين بحالات حربية وتثبيت وفاتهم تبعاً لذلك .**

**- نضع هذه المذكرة أمانة لدى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالشأن السوري للتحقيق بالأمر وتوثيقه ومتابعته جنباً لجنب مع قوائم موت المعتقلين المرسلة سابقاً**

**ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم**

## هيئة القانونيين السوريين